



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
مكة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للقضاء
قسم الفقه المقارن

دراسة إجماعات ابن حزم في كتاب الإجماع

(كتاب الأقضية)

٧- تجنب ذكر الأقوال الشاذة.

٨- العناية بدراسة ما جدد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث.

٩- ترقيم الآيات، وبيان سورها مضبوطة بالشكل.

١٠- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، وإثبات الكتاب والباب والجزء والصفحة، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - فإن كانت كذلك فيكتفي حينئذ بتخريج الأحاديث ها منهما أو من أحدهما.

١١- تخريج الآثار من مصادرها الأصلية والحكم عليها.

١٢- التعريف بالمصطلحات من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح، أو من كتب المصطلحات المعتمدة.

١٣- توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة، وتكون الإحالة عليها بالمادة والجزء والصفحة.

١٤- العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء، وعلامات الترقيم، ومنها علامات التنصيص للآيات الكريمة، وللأحاديث الشريفة وللآثار، ولأقوال العلماء، وتميز العلامات، أو الأقواس، فيكون لكل منها علامته الخاصة.

١٥- تكون خاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات التي يراها الباحث.

١٦- ترجمة للأعلام غير المشهورين بإيجاز؛ بذكر اسم العالم ونسبه وتاريخ وفاته ومذهبه العقدي، والفقهية والعلم الذي اشتهر به، وأهم مؤلفاته ومصادر ترجمته.

١٧- إذا ورد في البحث ذكر مكان، أو قبائل، أو الفرق، أو أشعار، أو غير ذلك، توضح لذلك فهرس خاصة، إن كان لها من العدد ما يستدعي ذلك.

١٨- إتباع البحث بالفهارس الفنية المتعارف عليها وهي:

• فهرس الآيات القرآنية.

• فهرس الأحاديث والآثار.

• فهرس الأعلام.

• فهرس المراجع والمصادر.

• فهرس الموضوعات.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين، نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد:

فإن الله - سبحانه وتعالى - قد تكفل بحفظ الشريعة من كل شائبة فسلمت من التحريف والتعطيل والتبديل، فأصبحت مصادرها الأصلية في مأمن من الشر، ولقد قيض الله - سبحانه وتعالى - لها رجالاً يخدمونها على مر التاريخ فاجتهدوا في استنباط الأحكام الفقهية من مصادرها الأصلية (الكتاب والسنة) أو المصادر التبعية كـ (الإجماع والقياس) ويمكن إجمال أهمية الموضوع وأسباب اختياره في أمور:

ولما كان من شروط الحصول على درجة (الماجستير) في الدراسات العليا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إعداد بحث تكميلي كان من إعانة الله وتوفيقه اختيار موضوع يبحث في دراسة الإجماع للإمام ابن حزم - رحمه الله - في كتابه (مراتب الإجماع) من كتاب الأقضية فيه.

* أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

- ١ - مكانة الإجماع في الفقه الإسلامي وكونه أحد مصادر التشريع المتفق عليها.
- ٢ - أنه تحريرٌ لمحل التّراع في مسائل الإجماع، حيث يعطي الباحث الملكة الفقهية لتصور المسألة.

- ٣ - إن الإجماع يساعد على الربط بين العلمين الفقه وأصوله.
- ٤ - أن معرفة مواطن الإجماع شرط من شروط رتبة الاجتهاد.

* الدراسات السابقة:

بعد النظر والبحث في مظان البحوث والدراسات كـ (مركز الملك فيصل، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومكتبة المعهد العالي، والمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) لم أجد من قام بخدمة هذا المشروع إلا ما كتبه شيخ الإسلام في كتابه نقد مراتب الإجماع.



وزارة التعليم العالي
الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المعهد العالي للقضاء
قسم الفقه المقارن

دراسة إجماعات ابن حزم في كتابه مراتب الإجماع
(كتاب الأقضية)

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الفقه المقارن



إعداد
ماجد بن عبد المحسن العواد

إشراف
د. سالم بن ناصر الراكان
الأستاذ المساعد بقسم الفقه المقارن

العام الجامعي
١٤٣٠ / ١٤٣١ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين، نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد:

فإن الله - سبحانه وتعالى - قد تكفل بحفظ الشريعة من كل شائبة فسلمت من التحريف والتعطيل والتبديل، فأصبحت مصادرها الأصلية في مأمن من الشر، ولقد قيض الله - سبحانه وتعالى - لها رجالاً يخدمونها على مر التاريخ فاجتهدوا في استنباط الأحكام الفقهية من مصادرها الأصلية (الكتاب والسنة) أو المصادر التبعية كـ (الإجماع والقياس) ويمكن إجمال أهمية الموضوع وأسباب اختياره في أمور:

ولما كان من شروط الحصول على درجة (الماجستير) في الدراسات العليا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إعداد بحث تكميلي كان من إعانة الله وتوفيقه اختيار موضوع يبحث في دراسة الإجماع للإمام ابن حزم - رحمه الله - في كتابه (مراتب الإجماع) من كتاب الأقضية فيه.

* أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

- ١ - مكانة الإجماع في الفقه الإسلامي وكونه أحد مصادر التشريع المتفق عليها.
- ٢ - أنه تحرير محل النزاع في مسائل الإجماع، حيث يعطي الباحث الملكة الفقهية لتصور المسألة.

٣ - إن الإجماع يساعد على الربط بين العلمين الفقه وأصوله.

٤ - أن معرفة مواطن الإجماع شرط من شروط رتبة الاجتهاد.

* الدراسات السابقة:

بعد النظر والبحث في مظان البحوث والدراسات كـ (مركز الملك فيصل، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومكتبة المعهد العالي، والمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) لم أجد من قام بخدمة هذا المشروع إلا ما كتبه شيخ الإسلام في كتابه نقد مراتب الإجماع.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين، نبينا محمد عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتم التسليم.

أما بعد:

فإن الله - سبحانه وتعالى - قد تكفل بحفظ الشريعة من كل شائبة فسلمت من التحريف والتعطيل والتبديل، فأصبحت مصادرها الأصلية في مأمن من الشر، ولقد قيض الله - سبحانه وتعالى - لها رجالاً يخدمونها على مر التاريخ فاجتهدوا في استنباط الأحكام الفقهية من مصادرها الأصلية (الكتاب والسنة) أو المصادر التبعية كـ (الإجماع والقياس) ويمكن إجمال أهمية الموضوع وأسباب اختياره في أمور:

ولما كان من شروط الحصول على درجة (الماجستير) في الدراسات العليا في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إعداد بحث تكميلي كان من إعانة الله وتوفيقه اختيار موضوع يبحث في دراسة الإجماع للإمام ابن حزم - رحمه الله - في كتابه (مراتب الإجماع) من كتاب الأقضية فيه.

* أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

- ١ - مكانة الإجماع في الفقه الإسلامي وكونه أحد مصادر التشريع المتفق عليها.
- ٢ - أنه تحرير محل التراع في مسائل الإجماع، حيث يعطي الباحث الملكة الفقهية لتصور المسألة.

- ٣ - إن الإجماع يساعد على الربط بين العلمين الفقه وأصوله.
- ٤ - أن معرفة مواطن الإجماع شرط من شروط رتبة الاجتهاد.

* الدراسات السابقة:

بعد النظر والبحث في مظان البحوث والدراسات كـ (مركز الملك فيصل، ومكتبة الملك فهد الوطنية، ومكتبة المعهد العالي، والمكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) لم أجد من قام بخدمة هذا المشروع إلا ما كتبه شيخ الإسلام في كتابه نقد مراتب الإجماع.

ومن أهم الكتب المعاصرة التي تكلمت في الإجماع كتاب: (حجية الإجماع وموقف العلماء منه) للدكتور محمد محمود فرغلي، وكتاب: (الإجماع مصدر ثالث من مصادر التشريع الإسلامي) للدكتور عبدالفتاح حسين الشيخ.

أما الإجماعات المنقولة في الكتب الفقهية، ككتابي ابن المنذر وابن حزم، فهي مصدر ثري لإقامة دراسة فقهية وافية وتحقيق ما فيها من خلاف.

* منهج البحث:

١- تصوير المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها؛ ليتضح المقصود من دراستها " إن احتاجت المسألة إلى تصوير".

٢- إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق، فيذكر حكمها بدليله، مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتمدة.

٣- إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف، فيتبع ما يلي:

أ- تحرير محل الخلاف إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محل اتفاق.
ب- ذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.

ت- الاختصار على المذاهب المعتمدة، مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح، وإذا لم يوقف على المسألة في مذهب ما، فيسلك بها مسلك التخريج.

ث- توثيق الأقوال من مصادرها الأصلية.

ج- استقصاء أدلة الأقوال مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها من مناقشات، وما يجاب به عنها إن كانت، وأن يذكر ذلك بعد الدليل مباشرة.

ح- الترجيح مع بيان سببه، وذكر ثمة الخلاف إن وجدت.

٤- الاعتماد على أمهات المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والتخريج والجمع...

٥- التركيز على موضوع البحث، وتجنب الاستطراد.

٦- العناية بضرب الأمثلة خاصة الواقعية.

٧- تجنب ذكر الأقوال الشاذة.

٨- العناية بدراسة ما جدد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث.

٩- ترقيم الآيات، وبيان سورها مضبوطة بالشكل.

١٠- تخريج الأحاديث من مصادرها الأصلية، وإثبات الكتاب والباب والجزء

والصفحة، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو

أحدهما - فإن كانت كذلك فيكتفي حينئذ بتخريج الأحاديث ها منهما أو من

أحدهما.

١١- تخريج الآثار من مصادرها الأصلية والحكم عليها.

١٢- التعريف بالمصطلحات من كتب الفن الذي يتبعه المصطلح، أو من كتب

المصطلحات المعتمدة.

١٣- توثيق المعاني من معاجم اللغة المعتمدة، وتكون الإحالة عليها بالمادة والجزء

والصفحة.

١٤- العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء، وعلامات الترقيم، ومنها علامات التنصيص

للآيات الكريمة، وللأحاديث الشريفة والآثار، ولأقوال العلماء، وتميز العلامات،

أو الأقواس، فيكون لكل منها علامته الخاصة.

١٥- تكون خاتمة متضمنة أهم النتائج والتوصيات التي يراها الباحث.

١٦- ترجمة للأعلام غير المشهورين بإيجاز؛ بذكر اسم العالم ونسبه وتاريخ وفاته

ومذهبه العقدي، والفقهي والعلم الذي اشتهر به، وأهم مؤلفاته ومصادر ترجمته.

١٧- إذا ورد في البحث ذكر مكان، أو قبائل، أو الفرق، أو أشعار، أو غير ذلك،

توضح لذلك فهرس خاصة، إن كان لها من العدد ما يستدعي ذلك.

١٨- إتباع البحث بالفهارس الفنية المتعارف عليها وهي:

• فهرس الآيات القرآنية.

• فهرس الأحاديث والآثار.

• فهرس الأعلام.

• فهرس المراجع والمصادر.

• فهرس الموضوعات.

خطة البحث

تتضمن الخطة التي سرت عليها بعد المقدمة تمهيداً وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس، بياناتها على النحو التالي:

التمهيد:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن الإجماع، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: حجية الإجماع ومكانته بين الأدلة الشرعية.

المطلب الثالث: شروط الإجماع.

المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن ترجمة ابن حزم وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: صفاته ووفاته.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب مراتب الإجماع وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ومميزاته.

المطلب الثاني: منهجه، وطريقة تأليفه.

المطلب الثالث: مكانته العلمية والمآخذ عليه.

المبحث الرابع: تعريف الأقضية لغة واصطلاحاً.

خطة البحث

تتضمن الخطة التي سرت عليها بعد المقدمة تمهيداً وثلاثة فصول، وخاتمة، وفهارس، بياناتها على النحو التالي:

التمهيد:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن الإجماع، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: حجية الإجماع ومكانته بين الأدلة الشرعية.

المطلب الثالث: شروط الإجماع.

المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن ترجمة ابن حزم وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: صفاته ووفاته.

المبحث الثالث: التعريف بكتاب مراتب الإجماع وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ومميزاته.

المطلب الثاني: منهجه، وطريقة تأليفه.

المطلب الثالث: مكانته العلمية والمآخذ عليه.

المبحث الرابع: تعريف الأقضية لغة واصطلاحاً.

الفصل الأول: الإجماعات المتعلقة بتولي القضاء وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: أحكام من ولاه الإمام (١).

المبحث الثاني: أحكام من لم يوله الإمام ولا الخصمان (٢).

المبحث الثالث: شروط تولي القضاء (٣).

المبحث الرابع: الولاية على القضاء في زمن معين، أو في مكان معين (٤).

المبحث الخامس: قضاء الحاكم في منزله (٥).

المبحث السادس: أحكام رزق الحاكم (٦).

المبحث السابع: الموانع التي إذا انتفت عن الحاكم كان حكمه نافذاً (٧).

الفصل الثاني: الإجماعات المتعلقة بالإفتاء والتقليد، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الشروط المتفق عليها في الإفتاء والحكم (٨).

المبحث الثاني: تقليد غير النبي (ﷺ) في الفتوى والحكم (٩).

المبحث الثالث: الحكم والإفتاء بالتشهي (١٠).

(١) "اتفقوا أن من ولاه الإمام القرشي الواحية طاعته الأحكام، فإن أحكامه إذا وافقت الحق نافذة، على أنه إن حكم بما يخالف الإجماع، فإن حكمه مردود" ص ٨٥.

(٢) "واتفقوا على أن من لم يوله سلطان نافذ الأمر بحق أو بتغلب، ولا حكمه الخصمان، ولا هو قادر على إنفاذ الحكم، أن حكمه غير نافذ، وأن تخليقه ليس تخليفاً" ص ٨٥.

(٣) "واتفقوا أن من لم يكن محجوراً، وكان بالغاً حسن الدين، سالم الاعتقاد، حراً غير معتق، عالماً بالحديث والقرآن والنظر والإجماع والاختلاف، لم يبلغ الثماتين، جاز أن يولى القضاء" ص ٨٥.

(٤) "واتفقوا أن من ولي القضاء كما ذكرنا في جهة ما، أو وقت ما، أو أمر ما، أو بين قوم ما، فإن له أن يحكم بينهم" ص ٨٦.

(٥) "واتفقوا على أن للقاضي أن يحكم في منزله" ص ٨٦.

(٦) "واتفقوا أن الإمام إذا أعطى الحاكم مالاً، من وجه طيب، دون أن يسأله إياه، فإنه له حلال، سواء رتب له كل شهر، أو وقت محدود أو قطعة عنه" ص ٨٧.

(٧) "واتفقوا أن ما حكم به لغير نفسه ولغير أبويه ولغير عبده ولغير كل من يختلف في قبول شهادته له، من ذوي رحمه ومن ولده أو من ولد ولده بكل وجه وإخوانه وأخواته، ومن هو في كفالته، وصديقه الملاطف، وغلسي عدوه، أن حكمه جائز إذا وافق الحق" ص ٨٦.

(٨) "واتفقوا أن من كان غير عالم بأحكام القرآن والحديث صحيحه وسقيمه وبالإجماع والاختلاف، فإنه لا يحل له أن يفتي، وإن كان ورعاً" ص ٨٦.

(٩) "واتفقوا أنه لا يحل لقاض ولا لمفت تقليد رجل بعينه، بعد موت رسول الله (ﷺ) فلا يحكم ولا يفتي إلا بقوله، سواء كان ذلك الرجل قديماً أو حديثاً" ص ٨٧.

(١٠) "واتفقوا على أنه لا يحل لمفت ولا لقاض أن يحكم بما يشتهي مما ذكرنا في قصة، وبما يشتهي مما ذكرنا في قصة، وبما انتهى مما يخالف ذلك الحكم في أخرى مثلها، وإن كان كلا القولين مما قال به جماعة من العلماء، ما لم يكن ذلك لرجوع عن خطأ لاح له إلى صواب بان له" ص ٨٧.

الفصل الثالث: الإجماعات المتعلقة بتصرفات القاضي في طريق الحكم وصفته وفيه ثمانية مباحث:

- المبحث الأول: الحكم بمصادر التشريع المتفق عليها (١).
المبحث الثاني: بطلان حكم من حكم بغير الكتاب والسنة والإجماع (٢).
المبحث الثالث: الحكم بالعدل وما ظهر من الحق (٣).
المبحث الرابع: حكم الرشوة في القضاء (٤).
المبحث الخامس: تحاكم أهل الذمة لحاكم مسلم للفصل بينهم (٥).
المبحث السادس: اشتراط الشاهدين لقبول الترجمة (٦).
المبحث السابع: أنواع الإثبات التي لا يجوز للحاكم الخروج عنها أثناء الحكم (٧).
المبحث الثامن: كتاب القاضي إلى القاضي (٨).

-
- (١) "واتفقوا على وحبس الحكم بالقرآن والسنة والإجماع" ص ٨٧.
(٢) "واتفقوا أن من حكم بغير هذه الثلاثة، أو القياس، أو الاستحسان، أو قول صاحب لا يخالف له منهم، أو قول تابع لا يخالف له من التابعين، ولا من الصحابة، أو قول الأكثر من الفقهاء، فقد حكم باطل لا يحل" ص ٨٧.
(٣) "واتفقوا على أنه فرض عليه أن يحكم بالعدل والحق" ص ٨٦.
(٤) "واتفقوا على تحريم الرشوة على قضاء بحق أو باطل، أو تعجيلاً لقضاء بحق أو باطل" ص ٨٦.
(٥) "واتفقوا على أنه إن حكم بين الدمتين الراضيين بحكمه، مع رضا حكام أهل دين ذيتك الدمين، أن ذلك له، وأنه يحكم بما أوجبه دين الإسلام" ص ٨٦.
(٦) "وأجمعوا على أن قبول الترجمة بشاهدين عدلين" ص ٨٧.
(٧) "واتفقوا على أنه ليس له أن يحكم بما عدا علمه أو إقرار المحكوم عليه، أو ما قامت به البينة" ص ٨٨.
(٨) "واتفقوا أن من أمره الإمام الواجبة طاعته، من الأحكام بقول حاكم آخر إليه من بلد بعيد، أو بمحاطبة غيره من الولاد: أن للحاكم أن يقبل الكتاب وأن يكتب ويحكم بما ورد فيه، مما يوجب الحكم ويحكم بكتابه من أمر بقبوله أيضاً. كذلك إذا شهد بما في نص الكتاب عدلان وكان الكتاب مختوماً، وكان هذا إلى الذي وصل إليه، وكان الذي كتبه حياً غير معزول في حين وصول الكتاب الذي كتب به إليه. هذا في غير الحدود والقصاص، وفي غير كتابه من البلد القريب" ص ٨٨.

الخاتمة:

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس:

- فهارس الآيات.
- فهارس الأحاديث.
- فهارس المصادر.
- فهارس الأعلام.
- فهارس الموضوعات.

التمهيد

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: نبذة مختصرة عن الإجماع، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً.
- المطلب الثاني: حجية الإجماع ومكانته بين الأدلة الشرعية.
- المطلب الثالث: شروط الإجماع.
- المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن ترجمة ابن حزم، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته.
- المطلب الثاني: مولده ونشأته.
- المطلب الثالث: صفاته ووفاته.
- المبحث الثالث: التعريف بكتاب مراتب الإجماع، وفيه ثلاثة مطالب:
- المطلب الأول: إسمه ومميزاته.
- المطلب الثاني: منهجه وطريقة تأليفه.
- المطلب الثالث: مكانته العلمية والمآخذ عليه.
- المبحث الرابع: تعريف الأقضية لغة واصطلاحاً.

التمهيد

وفيه أربعة مباحث:

- المبحث الأول: نبذة مختصرة عن الإجماع، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً.

- المطلب الثاني: حجية الإجماع ومكانته بين الأدلة الشرعية.

- المطلب الثالث: شروط الإجماع.

- المبحث الثاني: نبذة مختصرة عن ترجمة ابن حزم، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته.

- المطلب الثاني: مولده ونشأته.

- المطلب الثالث: صفاته ووفاته.

- المبحث الثالث: التعريف بكتاب مراتب الإجماع، وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: إسمه ومميزاته.

- المطلب الثاني: منهجه وطريقة تأليفه.

- المطلب الثالث: مكانته العلمية والمآخذ عليه.

- المبحث الرابع: تعريف الأقضية لغة واصطلاحاً.

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن الإجماع وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة وإصطلاحاً.

المطلب الثاني: حجية الإجماع ومكانته بين الأدلة الشرعية.

المطلب الثالث: شروط الإجماع.

المبحث الأول

نبذة مختصرة عن الإجماع

- المطلب الأول: تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً:

١- الإجماع لغة: ذكر ابن منظور في (لسان العرب) معاني متعددة للإجماع بحسب السياق الواردة فيه الكلمة، فمن ذلك: الإجماع بمعنى الإحكام والعزيمة على الشيء تقول: أجمعت الخروج وأجمعت على الخروج؛ ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا كَيْدَكُمْ﴾^(١) أي؛ لا تدعوا شيئاً من كيدكم إلا جئتم به. وأجمع أمره: أي: (جعله جميعاً بعدما كان متفرقاً)، والإجماع (أن تجمع الشيء المتفرق) قال الشاعر:

وأجمعت الهواجر كل رجوع من الأجماد والرمث البشاء

وأجمعت الإبل: سقتها جميعاً، وأجمع المطر الأرض: إذا سال رغابها وجهارها كلها (٢).

٢- الإجماع اصطلاحاً: اختلفت عبارات الأصوليين في تعريف الإجماع، فقال النظام^(٣): (هو كل قول قامت حجته، حتى قول الواحد)، وهذا مخالف للوضع اللغوي، والعرف الأصولي آيل إلى اللفظ.

وقال الغزالي^(٤): (الإجماع عبارة عن اتفاق أمة محمد ﷺ) خاصة على أمر من الأمور الدينية، ولكن هذا يشعر بعدم انعقاد الإجماع إلى يوم القيامة، فإن أمة محمد ﷺ جملة من اتبعه إلى يوم القيامة، ومن وجد في بعض الأعصار منهم إنما يعم بعض الأمة لا كلها، وليس ذلك مذهباً له ولا لمن اعترف بوجود الإجماع^(٥).

(١) سورة طه: آية ٦٤.

(٢) انظر لسان العرب: ٣٥٨/٢ - مادة (جمع).

(٣) هو إبراهيم بن سيار أبو إسحاق مولى آل الحارث بن عباد الضعبي البصري شيخ المعتزلة، صاحب التصانيف، تكلم في القدر، أنفرد بمسائل، وهو تبيح الجاحظ، انظر تاريخ بغداد: ٩٤/٦ - سير أعلام النبلاء: ٥٤١/١٠.

(٤) هو محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد: من أعلام الشافعية ولد بطوس سنة ٤٥٠هـ تفقه ببلده ثم تحول إلى نيسابور لازم إمام الحرمين وقد برع في علم المنطق والفلسفة ومن مصنفاته (إحياء علوم الدين)،

(المستصفى في أصول الفقه)، و(بداية الهداية في الخلافات) - توفي سنة ٥٠٥هـ: انظر طبقات الشافعية

الكبرى ١٩١/٦ - سير أعلام النبلاء: ٣٢٢/١٩.

(٥) انظر: الإحكام في أصول الأحكام: للأمدى: ١٦٧/١.

والصواب أن يقال في تعريف الإجماع : (بأنه عبارة عن اتفاق جملة أهل الحل والعقد من أمة محمد (ﷺ) في عصر من الأعصار على حكم واقعة من الوقائع)^(١).

- فقولنا: (اتفاق): يعم الأقوال والأفعال والسكوت والتقرير.
- وقولنا: (جملة أهل الحل والعقد): احتراز عن اتفاق بعضهم وعن اتفاق العامة.
- وقولنا: (من أمة محمد (ﷺ)): احتراز عن اتفاق أهل الحل والعقد من أرباب الشرائع السالفة.
- وقولنا: (في عصر من الأعصار): حتى يندرج فيه إجماع أهل كل عصر، وإلا أوهم ذلك أن الإجماع لا يتم إلا باتفاق أهل الحل والعقد في جميع الأعصار إلى يوم القيامة.
- وقولنا (على حكم واقعة) ليعم الإثبات والنفي، والأحكام العقلية والشرعية^(٢).

(١) المصدر السابق: ١/١٦٨.

(٢) أنظر: المصدر السابق: ١/١٦٨.

– المطلب الثاني: حجية الإجماع ومكانته بين الأدلة الشرعية:

ذهب الجمهور إلى أن الإجماع حجة قاطعة بدليل الشرع، هذا هو مذهب الأئمة الأعلام، منهم الأربعة وأتباعهم وغيرهم من المتكلمين^(١).

وقال الآمدي والرازي: هو حجة ظنية لا قطعية، وقيل: ظنية في الإجماع السكوتي ونحوه دون النطقي^(٢).

١- استدل الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾^(٣).

٢- واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(٤)، والمشروط عدم عند عدم شرطه، فاتفقهم كافٍ.

٣- وبقوله تعالى: ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(٥)، وخلاف الإجماع تفرق، والنهي عن التفرق ليس في الاعتصام للتأكيد ومخالفة الظاهر، وتخصيصه بما قبل الإجماع لا يمنع الاحتجاج به، ولا يختص الخطاب بالموجودين زمنه (ﷺ)، لأن التكليف لكل من وجد مكلفاً.

٤- واستدلوا بقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^(٦)، فلو اجتمعوا على باطل كانوا قد اجتمعوا على منكر لم ينهوا عنه، ومعروف لم يؤمروا به، وهو خلاف ما وصفهم الله تعالى به، ولأنه جعلهم أمة وسطاً، أي: (عدولاً)، ورضي بشهادتهم مطلقاً^(٧).

٥- كما استدل الجمهور على حجية الإجماع بمجموعة من الأحاديث بعضها في سندها مقال، ولكن لها طرق كثيرة^(٨).

(١) انظر: شرح الكوكب المنير: ٢/٢١٤ . والإحكام: لابن حزم: ١/٤٩٤.

(٢) انظر الإحكام: للآمدي: ١/٢٠٠.

(٣) سورة النساء: آية ١١٥.

(٤) سورة النساء: آية ٥٩.

(٥) سورة آل عمران: آية ١٠٣.

(٦) سورة آل عمران: آية ١١٠.

(٧) انظر: شرح الكوكب المنير: ٢/٢١٧.

(٨) انظر: تعليق الدكتور محمد الرحيلي والدكتور نزيه حماد في تحقيقهما لشرح الكوكب المنير: ٢/٢١٨.

ومن أصبح ما روه في هذا الصدد حديث حذيفه مرفوعاً وفيه: "تلزّم جماعة المسلمين وإمامهم"^(١) قال الحاكم بعد ذكر هذا الحديث: لم أجد للشيخين حديثاً يدل على أن الإجماع حجة غير هذا^(٢).

٦- واستدل أيضاً لكون الإجماع حجة قاطعة بأن العادة تحيل إجماع مجتهدي العصر على قطع بحكم شرعي من غير اطلاع على دليل قاطع في ذلك الحكم، فوجب في ذلك الحكم تقدير نص قاطع فيه، ولأن الإجماع مقدم على الدليل القاطع، فكان قاطعاً، وإلا تعارض الإجماعات، لتقدم القاطع على غيره إجماعاً^(٣).

ويأتي الإجماع في المرتبة الثالثة بعد الكتاب والسنة.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفتن - باب كيف الأمر إذا لم تكن جماعة. ٩٢/١٣ حديث رقم (٧٠٨٤).

(٢) المستدرک: ١/١١٣.

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير: ٢/٢٢٣ - ٢٢٤.

- المطلب الثالث: شروط الإجماع:

١- ذكر العلماء شروطاً للإجماع وهذه الشروط منها ما هو محل إجماعاً بين الفقهاء ومنها ما هو محل خلافاً بينهم ، ويشار إليها في كتب الأصول على شكل مسائل وفصول أو تذكر ضمن تعريف الإجماع ولا يشار إلى شريبتها وبعضهم يذكرها بلفظ الأشرط

فمن شروط الإجماع ما يلي :-

الشرط الأول / العدالة في المجتهد وعليه فلا يعتبر قول الفاسق في الإجماع ، ولا تضره مخالفته ، إذا أن الأداله الدالة على حجية الإجماع متضمنة للعدالة ، إذا حجية إجماع الأمة تكريم لها ، ومن ليس بعدل ليس من أهل التكريم فلا ينعقد الإجماع به . وهو قول الحنفية ، واختاره ابن برهان ، والبزدوي وقال شارحه البخاري إنه مذهب الجمهور (١)

الشرط الثاني : انقراض العصر

والمراد به موت جميع من هو أهل للاجتهاد في وقت وقوع الحادثة بعد اتفاق المجتهدين على حكم فيها (٢) ولأنه لم يكن انقراض العصر شرطاً لأدي الى منع المجتهد من الرجوع إلى اجتهاده إذا ظهر له ما يوجب الرجوع من خير صحيح واجتهاد الشرط الثالث : اتفاق كل المجموعين وهو قول جماهير الأصوليين . (٣)

الشرط الرابع : أن لا يكون الإجماع مسبق بخلاف مستقر

الشرط الخامس : يشترط في الإجماع في كل فن من الفنون أن يكون فيه قول كل العارفين بذلك الفن في ذلك العصر، فإن قول غيرهم فيه يكون بلا دليل لجهلهم به، فيكون خطأ فيشترط في الإجماع على المسألة الفقهية قول جميع الفقهاء، وعلى المسألة الأصولية قول جميع الأصوليين، وهكذا ولا عبرة بقول العوام وفاقاً، ولا خلافاً عند الأكثرين، وقال الأقلون: يعتبر قولهم

(١) انظر : أصول البزدوي مع كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢٣٧/٣

(٢) شرح التلويح على التوضيح لمثن التتقيح في أصول الفقه لسعد الدين بن عمر التتازاني ٤٦/٢

(٣) البرهام :لامام الحرمين ٧٢١/١؛ الممتصني للقراني ١٨٦/١؛ أصول المرخسي ٣١٦/١

- المطلب الثالث: شروط الإجماع:

١- ذكر العلماء شروطاً للإجماع وهذه الشروط منها ما هو محل إجماعاً بين الفقهاء ومنها ما هو محل خلافاً بينهم ، ويشار إليها في كتب الأصول على شكل مسائل وفصول أو تذكر ضمن تعريف الإجماع ولا يشار إلى شريبتها وبعضهم يذكرها بلفظ الأشرط

فمن شروط الإجماع ما يلي :-

الشرط الأول / العدالة في المجتهد وعليه فلا يعتبر قول الفاسق في الإجماع ، ولا تضره مخالفته ، إذا أن الأداله الدالة على حجية الإجماع متضمنة للعدالة ، إذا حجية إجماع الأمة تكريم لها ، ومن ليس بعدل ليس من أهل التكريم فلا ينعقد الإجماع به . وهو قول الحنفية ، واختاره ابن برهان ، والبزدوي وقال شارحه البخاري إنه مذهب الجمهور (١)

الشرط الثاني : انقراض العصر

والمراد به موت جميع من هو أهل للاجتهاد في وقت وقوع الحادثة بعد اتفاق المجتهدين على حكم فيها (٢) ولأنه لم يكن انقراض العصر شرطاً لأدي الى منع المجتهد من الرجوع إلى اجتهاده إذا ظهر له ما يوجب الرجوع من خبر صحيح واجتهاد الشرط الثالث : اتفاق كل المجموعين وهو قول جماهير الأصوليين . (٣)

الشرط الرابع : أن لا يكون الإجماع مسبق بخلاف مستقر

الشرط الخامس : يشترط في الإجماع في كل فن من الفنون أن يكون فيه قول كل العارفين بذلك الفن في ذلك العصر، فإن قول غيرهم فيه يكون بلا دليل لجهلهم به، فيكون خطأ فيشترط في الإجماع على المسألة الفقهية قول جميع الفقهاء، وعلى المسألة الأصولية قول جميع الأصوليين، وهكذا ولا عبرة بقول العوام وفاقاً، ولا خلافاً عند الأكثرين، وقال الأقلون: يعتبر قولهم

(١) انظر : أصول البزدوي مع كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢٣٧/٣
(٢) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه لسعد الدين بن عمر التتازاني ٤٦/٢
(٣) البرهام : لأمام الحرمين ٧٢١/١؛ المستصفي للغزالي ١٨٦/١؛ أصول المرخسي ٣١٦/١

المبحث الثاني: ترجمة مختصرة لابن حزم وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أسمه ولقبه وكنيته.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: صفاته ووفاته.

المبحث الثاني

ترجمة مختصرة لابن حزم *

- المطلب الأول: اسمه ولقبه وكنيته:

هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن خلف بن معدان ابن سفيان بن يزيد الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي اليزيدي، مولى للأمير يزيد بن أبي سفيان بن حرب الأموي أخي معاوية بن أبي سفيان، وكان جدُّه خلف بن معدان، هو أول من دخل الأندلس في صحابة ملك الأندلس عبدالرحمن الداخل^(١). ويلقب ابن حزم بالإمام الأوحد البحر، ذي الفنون والمعارف، وكنيته أبو محمد^(٢).

- المطلب الثاني: مولده ونشأته:

ولد ابن حزم بقرطبة سنة ٣٨٤هـ، ونشأ في تنعم ورفاهية، وكان والده من كبراء أهل قرطبة، عمل الوزارة في الدولة العامرية، وكذلك وزير ابن حزم في شببته، وكان قد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر، وفي المنطق وأجزاء الفلسفة. تفقه أولاً للشافعي، ثم أداه اجتهاده إلى القول بنفي القياس كله جليّه وخفيّه، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث، والقول بالبراءة الأصلية واستصحاب الحال، وصنف في ذلك كتباً كثيرة، وناظر عليه، وبسط لسانه وقلمه. وقد عني أولاً بعلم المنطق وبرع فيه، ثم أعرض عنه وأقبل على علوم الإسلام حتى نال من ذلك ما لم ينله أحد بالأندلس قبله.^(٣)

- المطلب الثالث: صفاته ووفاته:

* للتوسع في ترجمة ابن حزم راجع: معجم الأدباء: ٢٣٥/١٢، وفيات الأعيان: ٣/٣٢٥ - ٣٣٠، تذكره الحفاظ: ١١٤٦/٣ - ١١٥٥، كشف الظنون: ٢١، ١١٨، ٤٦٦، شذرات الذهب: ٣/٢٩٩ - ٣٠٠. وسير أعلام النبلاء: ١٨/١٨٤.

(١) هو عبدالرحمن بن معاوية بن هشام بن عبدالملك بن مروان الأموي القرشي، الملقب بصقر قریش ويعرف بالداخل، لأنه حين انقضت خلافه بين أمية في المشرق وقتل مروان بن محمد، وقامت دولة بني العباس هرب عبدالرحمن فتحا، ودخل إلى الأندلس وتملكها توفي سنة ١٧٢هـ : انظر سير أعلام النبلاء ٨/٢٤٤.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/١٨٤.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/١٨٨.

كان ابن حزم حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، وكان متفنناً في علوم جملة عاملاً بعلمه، زاهداً في الدنيا بعد الرياسة التي كانت له ولأبيه من قبله في الوزارة وتدبير الممالك، متواضعاً ذا فضائل جملة وتوالمف كثيرة، وكان كثير الوقوع في العلماء المتقدمين، (لا يكاد يسلم أحد من لسانه)، فنفرت عنه القلوب، واستهدف لفقهاء وقته، فتمالؤوا على بغضه، وردوا قوله، وأجمعوا على تضليله، وشنعوا عليه، وحذروا سلاطينهم من فتنته، ونحوا عوامهم عن الدنو إليه والأخذ عنه، فأقصته الملوك وشردته عن بلاده حتى انتهى إلى بادية لبلة^(١)، فتوفي بها آخر ثمار الأحد لليلتين بقيتا من شعبان سنة ٤٥٠ هـ رحمه الله تعالى^(٢).

(١) اسم المدينة وكورة؛ تقع إلى القرب من إشبيلية. أما كورة لبلة فتمتد حتى كورة أكنونية الواقعة إلى شمالها

انظر القدري ١١٠-١١١

(٢) انظر : وفيات الأعيان : (٣/٣٢٥ - ٣٢٨).

المبحث الثالث: التعريف بكتاب مراتب الإجماع وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ومميزاته.

المطلب الثاني: منهجه وطريقة تأليفه.

المطلب الثالث: مكانته والمآخذ عليه.

المبحث الثالث

التعريف بكتاب (مراتب الإجماع)

- المطلب الأول: اسمه ومميزاته:

اسم الكتاب كما حرره المؤلف هو: (مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات)، وكما هو ناظر من العنوان، فإن أهم ميزة في هذا الكتاب هي أنه كتاب شامل للجوانب الثلاثة التي يقوم عليها الدين، وهي العبادات والمعاملات والاعتقادات، وهذه الميزة لا نراها في أكثر الكتب التي اعتنت بتحرير مسائل الإجماع، إذ غالباً ما كانت قاصرة على العبادات والمعاملات، مثل كتاب (الإجماع) لابن المنذر^(١) على سبيل المثال^(٢). هذا وقد بلغت المسائل التي أوردها ابن حزم في العبادات والمعاملات قرابة (١٠٦٧) مسألة، ناهيك عما أورده في الاعتقادات^(٣) وأغلبها مسائل لها أصل من كتاب أو سنة، فهي تعتمد على نصوص قطعية الثبوت والدلالة، وإن كان بعضها غير قاطع الدلالة على المعنى، والإجماع المستند إلى الكتاب والسنة يعتمد ويقبل تبعاً، لا استقلالاً، لكونه أقوال الناس تدور حسب الأدلة، ولا يحتاج بها إلا في سبيل التقوية والأعضاد إذ أن العمدة والنص من الكتاب والسنة.

(١) هو الإمام الحافظ العلامة، أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسوري، تزيل مكة، صاحب التصانيف: ك (الإشراف في إختلاف العلماء) وكتاب (الإجماع) وكتاب (المبسوط) وغيرها توفي سنة ٣١٩هـ: انظر سير أعلام النبلاء ٤/٤٩٠.

(٢) انظر : مقدمة الدكتور فؤاد عبدالمعتم أحمد من تحقيقه لكتاب (الإجماع) لابن المنذر: ص ١٨.

(٣) انظر: مراتب الإجماع: ص ١٦ - ١٦٧.

- المطلب الثاني: منهجه وطريقه تأليفه:

يمكن تلخيص منهج المؤلف في كتابه في النقاط التالية:

- ١- أنه حاول أن ينحو منحى الشمول - كما ذكرت آنفاً - فلم يقتصر على مسائل العبادات والمعاملات، ولأنه أتبعه بمسائل العقائد أيضاً.
 - ٢- أنه أورد من المسائل التي لم يقع فيها خلاف بين علماء الإسلام بحسب ظنه واعتقاده^(١).
 - ٣- أنه مهّد للموضوع بمقدمة بين فيها أهمية الإجماع، وحكم مخالفته، واختلاف العلماء في حقيقته^(٢).
 - ٤- أنه يعتد بأقوال العلماء في الإجماع من أي نخلة كانوا، حتى لو كانوا خارج دائرة أهل السنة والجماعة، وفي ذلك يقول: "ولسنا نخرج من جملة العلماء من ثبتت عدالته وبجته عن حدود الفتيا، وإن كان مخالفاً لاحتنا، بل نعتد بخلافه كسائر العلماء ولا فرق، كعمرو بن عبيد، ومحمد بن إسحاق، وقيادة بن دعامه السدوسي، وشبابة بن سوار، والحسن بن حي، وجابر بن زيد ونظرائهم. وإن كان فيهم القدري والشيوعي والإباضي، والمرجي، لأنهم كانوا أهل علم وفضل وخير واجتهاد، رحمهم الله وغلط هؤلاء بما خالفونا فيه كغلط سائر العلماء في التحريم والتحليل، ولا فرق^(٣)".
 - ٥- أنه لا يعتد في مسائل الإجماع بأقوال الجهال والفساق، سواء أكانوا من أهل البدعة، أو من المنتمين إلى أهل السنة على السواء ولا فرق.
- وفي ذلك يقول ابن حزم: ((.....) وإنما تعني بقولنا العلماء من حفظ عنه الفتيا من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وعلماء الأمصار وأئمة أهل الحديث ومن تبعهم رضي الله عنهم أجمعين، ولسنا نعني أبا الهذيل ولا ابن الأصم ولا بشر بن المعتمر

(١) انظر: مراتب الإجماع: ص ١٦.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص ٧ وما بعدها.

(٣) مراتب الإجماع: ص ١٥.

ولا إبراهيم بن سيار ولا جعفر بن حرب، ولا جعفر بن مبشر ولا ثمامة ولا أبا غفار ولا الرقاشي ولا الأزارقة والصفورية ولا جهال الإباضية ولا أهل الرقص، فإن هؤلاء لم يعتنوا من تثقيف الآثار ومعرفة صحيحها من سقيمها، ولا البحث عن أحكام القرآن لتمييز حق الفتيا من باطلها طرف محمود، بل اشتغلوا عن ذلك بالجدال في أصول الاعتقادات، ولكل قوم عملهم. ونحن وإن كنا لا نكفر كثيراً ممن ذكرنا ولا نفسق كثيراً منهم، بل نتولى جميعهم، حاشا من أجمعت الأمة على تكفيره منهم، فإننا تركناهم لأحد وجهين: إما لجهلهم بخدود الفتيا والحديث والآثار، وإما لفسق ثبت عن بعضهم في أفعاله ومجونه فقط، كما نفعل نحن بمن كان قبلنا من أهل فحلنا جاهلاً أو ماجناً ولا فرق^(١).

وفي هذا المنهج الذي اتبعه المؤلف إنصاف منه، وهذا يدل على أن همه الأول والأخير هو صواب الرأي وصحة الدليل بغض النظر عن القائل.

٦ - قسم المؤلف كتابه إلى مجموعة من الكتب، وأدرج كل إجماع تحت الكتاب الذي يناسبه، ابتداء بكتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الجنائز، وكتاب الزكاة فالركاز فالصيام فالاعتكاف فالحج ثم الأقضية، وهكذا إلى أن يصل إلى كتاب الإيمان والنذور فالعتق، ثم ما يتعلق بالإجماعات الخاصة بالعقيدة^(٢).

وهكذا نلاحظ أنه قسم كتابه على نفس نمج التقسيم المتبع في كتب الفقه، ولكنه قدّم الفروع على الأصول.

(١) المصدر السابق: ص ١٢ - ١٥.

(٢) أنظر : مراتب الإجماع: ص ١٧٩ - ١٨١.

- المطلب الثالث: مكانته العلمية والمآخذ عليه:

لكتاب (مراتب الإجماع) لابن حزم مكانة علمية مشهودة، ويكفي أنه لم يكتب في نفس الموضوع إلا القليل من الكتب التي تعد على أصابع اليد الواحدة، منها كتاب (مراتب الإجماع) لابن حزم (موضع دراستنا هذه)، ومنها كتاب (الإجماع) لابن المنذر، ومنها كتاب (تشنيف الأسماء بمسائل الإجماع) للسيوطي، وهو مفقود^(١).

إذن، فالكتب في هذا المجال نادرة، وهذا يعطيها مزيداً من المكانة. إلا أنه رغم الأهمية التي تبوأها كتاب (مراتب الإجماع) لابن حزم، فإنه لم يسلم من المآخذ والانتقادات التي وجهت إليه من بعض العلماء، وفي مقدمتهم شيخ الإسلام ابن تيمية^(٢) الذي كتب كتاباً بعنوان (نقد مراتب الإجماع) وذكر كثيراً من المآخذ عليه أذكر منها ما يلي:

١ يذكر ابن حزم أن المسائل التي أوردها مما يتيقن أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام^(٣)، والحقيقة أن كثيراً من الإجماعات التي حكاهما ليست قريبة من هذا الوصف، فضلاً عن أن تكون منه، فكيف وفيها خلاف معروف، وفيها ما هو نفسه ينكر الإجماع فيه، ويختار خلافه من غير ظهور مخالف^(٤).

من التناقضات العجيبة التي وقع فيها ابن حزم أنه نصّ على كفر من خالف الإجماع إذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع^(٥)، ولكنه في كتابه الآخر: (الإحكام في أصول الأحكام) يرى أن اجتماع علماء المسلمين على حكم لا نص فيه لكن برأي منهم أو بقياس منهم على منصوص باطل^(٦) فكيف ثبت الإجماع هناك، وينكره هنا؟!!

(١) انظر: مقدمة الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد في تحقيقه لكتاب (الإجماع) لابن المنذر: ص ١٧.

(٢) هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله النميري الحراني الدمشقي الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية: الإمام، شيخ الإسلام، ولد في حران، وتحوّل به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر، طلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها فقصدها، فتعصب عليه جماعه من أهلها فسجن مدة، ثم أطلق فسافر إلى دمشق، واعتقل بها في قلعة دمشق ومات بها سنة ٧٢٨هـ، كان كثير البحث داعية إصلاح مجدد، فصيح اللسان، من كتبه: (السياسة الشرعية)، و(الإيمان) وغيرها. البداية والنهاية لابن كثير: ١٤١/٧.

(٣) انظر: مراتب الإجماع: ص ١٦.

(٤) انظر: نقد مراتب الإجماع: ص ١٦.

(٥) انظر: مراتب الإجماع: ص ٧.

(٦) انظر: الإحكام في أصول الأحكام: ١٢٩/٤.

المبحث الرابع

تعريف الأقضية لغة واصطلاحاً

١- تعريف الأقضية لغة وهي جمع قضاء:

مادة (ق ض ي) : أصل صحيح يدل علي إحكام أمر وإتقانه، وإنفاذه لجهته، ولذلك سمي القاضي قاضياً؛ لأنه يحكم الأحكام ، وينفذها، وسميت المنية قضاء؛ لأنه أمر ينفذ في ابن آدم وغيره من الخلق. وكل كلمة في الباب فإنها تجري علي هذا القياس. ^(١)

قال ابن منظور في (لسان العرب): "القضاء: الحكم، والجمع الأقضية، وأصله القطع والفصل، يقال : قضى قضاءً فهو قاضٍ إذا حكم وفصل وقال الأزهري: القضاء في اللغة على وجوه مرجعها إلى انقطاع الشيء وتماه، وكل ما أحكم عمله أو أتم أو ختم أو أدى أداء أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضى فقد قضى" ^(٢).

٢- تعريف الأقضية اصطلاحاً:

أما القضاء اصطلاحاً: فهو تبين الحكم الشرعي والإلزام به وفصل الحكومات فإن كان فيه إلزام، فهو مختص بالقاضي، وقد يكون إباحة ، كحكم الحاكم بأن الموات إذا بطل إحياءه صار مباحاً لجميع الناس، فهو من جهة الإثبات شاهد، ومن جهة الأمر والنهي مفت، ومن جهة الإلزام بذلك ذو سلطان ^(٣).

(١) انظر : لسان العرب: ٢٠٩/١١ (مادة : قضى)

(٢) انظر : لسان العرب: ٢٠٩/١١ (مادة : قضى)

(٣) انظر: حاشية الروض المربع: ٥٠٨/٧.